

أدوات البنوك المركزية في مواجهة التضخم

Central banks' tools to confront inflation

ط. د. كرمة كمال*

مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

k.karma@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2024/01/29

تاريخ القبول: 2024/01/21

تاريخ الاستلام: 2023/11/04

ملخص

يسعى هذا المقال لإبراز دور البنوك المركزية في مواجهة التضخم، حيث تم استعراض ظاهرة التضخم وآثارها، كما تم استعراض ماهية البنوك المركزية، وآليات عمل الأدوات التي تستعملها عند مواجهة هذه الظاهرة. توصلت الدراسة إلى جملة النتائج؛ أبرزها أن التضخم ظاهرة نقدية ناتجة أساساً عن زيادة نمو المعروض النقدي. ولمواجهته تقوم البنوك المركزية بإقرار سياسة نقدية انكماشية لسحب السيولة من الاقتصاد، وذلك من خلال رفع كلفة الائتمان، وتشجيع الادخار. **الكلمات المفتاحية:** البنوك المركزية؛ التضخم؛ أسعار الفائدة؛ السوق المفتوحة؛ فائض السيولة.

Abstract

This article seeks to highlight the role of central banks in confronting inflation. The phenomenon of inflation and its effects was reviewed, as well as the nature of central banks and the working mechanisms of the tools they use when confronting this phenomenon.

The study reached several results, most notably, inflation is a monetary phenomenon resulting primarily from increased growth in the money supply. To confront it, central banks adopt a contractionary monetary policy to withdraw liquidity from the economy, by raising the cost of credit and encouraging saving.

Keywords: Central banks, Inflation, Interest rates, Open market, Excess liquidity

1_ مقدمة

يعد التضخم مشكلة تواجه مختلف اقتصاديات العالم لما له من تداعيات سلبية على جميع المستويات؛ حيث يؤثر على المستهلكين ويؤدي إلى تآكل قدرتهم الشرائية بمرور الوقت، كما يؤثر على الاقتصاد وبعث فيه حالة عدم اليقين مما يشوه بيئة الأعمال والاستثمار، ويجعله أمام تحديات النمو المفرط (المفاضلة بين النمو والبطالة). وباعتبار أن ظهوره مرتبط بنمو عرض النقود أضحى كبح جماح التضخم في صلب اهتمامات البنوك المركزية.

تلعب البنوك المركزية دوراً فعالاً في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال إدارتها لمختلف أدوات السياسة النقدية التي تمتلكها للتأثير على اتجاهات المعروض النقدي والائتمان. وهذا ما يضعها في أولى خطوط مواجهة التضخم وإبقائه ضمن الحدود المسموح بها للحفاظ على النمو المتوازن للاقتصاد.

في هذا الإطار تتبنى البنوك المركزية سياسة نقدية انكماشية تلتخص أساساً في تعطيل الإمدادات النقدية للاقتصاد، وسحب فائض السيولة المتداولة، الأمر الذي من شأنه أن يحد من الارتفاع المستمر للأسعار، ويجعلها في مستويات مستقرة. وتستعمل البنوك المركزية في ذلك عدة أدوات أبرزها معدل الفائدة برفعه (على إعادة الخصم والاحتياطي الاجباري)، والدخول إلى السوق المفتوحة بائعة للأوراق المالية، كل ذلك بهدف تقييد قدرة النظام المصرفي (البنوك التجارية) على التوسع في منح الائتمان من جهة، وتخفيف الحصول عليه من جهة أخرى.

الإشكالية الرئيسية

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للورقة البحثية على النحو التالي:

ماهي أهم الأدوات التي تستعملها البنوك المركزية لمواجهة التضخم؟

التساؤلات الفرعية

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو التضخم؟

- ما هي البنوك المركزية؟

- ما هي أهم الأدوات التي تلجأ إليها البنوك المركزية في مواجهة التضخم؟

فرضيات الدراسة

كإجابة مبدئية على التساؤلات الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- التضخم هو الارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات، الذي يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للنقود؛

- البنك المركزي هو مؤسسة نقدية تقع في أعلى هرم النظام المصرفي في أية دولة ويضطلع بمسؤولية إدارة شؤون النقد والائتمان، ويستخدم

أدوات السياسة النقدية التقليدية لمواجهة التضخم؛

- لمواجهة التضخم تلجأ البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة، وبيع أوراق المالية التي يجوزها لسحب

فائض السيولة.

أهمية الدراسة: يستحوذ التضخم على اهتمامات شريحة واسعة من المستهلكين وصنّاع السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وفي ذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية مساهمة البنوك المركزية (السياسة النقدية) في مساعدة حكومات الدول (السياسة المالية) في مواجهة التضخم.

أهداف الدراسة: تحدد هذه الدراسة إلى:

- التعرف على التضخم وأسباب حدوثه، وأنواعه، وآثاره، وآليات مكافحته؛

- إبراز دور البنوك المركزية في مواجهة التضخم.

الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي تطرقت لموضوع التضخم ودور السياسات النقدية (البنوك المركزية) في مواجهته، وتناولته من زوايا مختلفة، ومن هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة مطاي عبد القادر، بعنوان "فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم - دراسة تجارب دولية-"، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، الصادر في 2016، تطرقت الدراسة إلى سياسة استهداف التضخم مع ذكر تجارب بعض الدول في ذلك، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للبنك المركزي بواسطة السياسة النقدية خفض معدل التضخم في المدى القصير، والمحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل؛

- دراسة فودوا محمد، بعنوان "تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم"، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، المجلد 02 الصادر في 2017، وتم في هذه الدراسة التطرق إلى الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تأطير واستهداف التضخم. وتوصلت الدراسة إلى أن للتضخم عدة أنماط وكل نمط منها يحتاج إلى طريقة معينة لمعالجته، كما توصلت أيضا إلى أن علاج التضخم يحتاج بالإضافة إلى السياسة النقدية إلى تفاعل السياسة المالية وسياسة سعر الصرف.

منهجية الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وهي ظاهرة التضخم، وكذا المنهج التحليلي من خلال التعرف بالدراسة والتحليل على أهم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في مواجهة هذه الظاهرة.

تقسيم الدراسة: تم معالجة إشكالية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم؛

- المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية؛

- المحور الثالث: أدوات البنوك المركزية في مواجهة التضخم.

2. الإطار المفاهيمي للتضخم

1-2 تعريف التضخم: يعرف التضخم على أنه:

- هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وتتمثل أهم مظاهره في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد والقوة الشرائية لها في وقت معين. ويرى فريدمان أنها ظاهرة نقدية سببها الفائض في عرض النقود من الزيادة في الانتاج (بن قنور و بيرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، 2020، صفحة 141)

- هو ارتفاع أسعار مجموعة من سلع وخدمات مختارة خلال فترة زمنية معينة، والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود بمرور الوقت، حيث تصبح وحدة العملة تشتري أقل مما كانت عليه في فترات سابقة. ويتم التعبير عنه. (fernando, jboyle, & rathburn, 2023) من خلال نسبة مئوية

2-2 قياس التضخم: قَدَم الاقتصاديون والاحصائيون نوعين من مقاييس التضخم تندرج ضمنها مجموعة من المؤشرات، وهي كما يلي: (دنيا، 2017، الصفحات 182-187)

2-2-1 الأرقام القياسية للأسعار: وتتضمن

-الرقم القياسي لأسعار المستهلكين **CPI**: يعكس هذا المؤشر أو المعيار أسعار سلع وخدمات معينة مستهلكة من القطاع العائلي (أسعار التجزئة)، حيث يدرس ميزانيتها ونمط استهلاكها، ويعد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التضخم.

-الرقم القياسي لأسعار المنتج **PPI**: كان يدعى من قبل الرقم القياسي لأسعار الجملة، ويتكون من عدة أرقام تقيس أسعار السلع عند مراحل إنتاجها المختلفة، فهناك أرقام قياسية لكل من السلع النهائية والسلع الوسيطة والمواد الخام.

-الرقم القياسي الضمني **IPD**: ويسمى مكشم الناتج القومي الاجمالي، وميزة هذا المعيار أنه يتعامل مع أسعار جل السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي أيًا كان نوعها إنتاجية إستهلاكية، نهائية، وسيطة، ويعطي مؤشر جيد للمستوى العام للأسعار وليس لمستوى أسعار بعض السلع.

2-2-2 مقياس الضغوط التضخمية: ميزة هذا النوع عن سابقه أنه يحمل في طياته دلالات وإشارات عن مصدر وسبب التضخم القائم ولا يقف عند مجرد قياس درجته، ويتضمن معيارين هما:

- معيار فائض المعروض النقدي: يستمد هذا المقياس على نظرية كمية النقود التي مفادها أن زيادة العرض النقدي بمعدل أكبر من معدل زيادة الناتج القومي الحقيقي يؤدي إلى وجود فائض في الطلب، أي ظهور إختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي والخدمي بما يترتب عليه إرتفاع في الاسعار، فإن كان هذا المعيار موجبا هناك ضغط تضخمي يدفع الأسعار إلى الارتفاع، وإن كان سالبا حدث العكس، وإن كان صفرا هناك إستقرار نقدي.

-معيار الطلب(الانفاق) الكلي: ويرتكز هذا المعيار على النظرية الكثرية التي تفيد بأن حجم الانتاج إذا لم يتماشى مع زيادة الطلب الكلي فإن أثر ذلك هو زيادة الاسعار وحدوث التضخم (حسب مستوى التوظيف في المجتمع).

2-3 أسباب حدوث التضخم

هناك العديد من الأسباب المؤدية إلى حدوث التضخم منها:

-زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد: تؤدي عمليات الاصدار النقود وضخها في الاقتصاد في ظل بقاء الانتاج الحقيقي ثابتا إلى ظهور التضخم، وذلك حسب النظرية الكمية للنقود؛

-زيادة الطلب الكلي مقابل محدودية العرض الكلي تدفع إلى ظهور التضخم وفق النظرية الكثرية التي ترى أن زيادة الطلب على السلع والخدمات دون وجود زيادة مماثلة في العرض منها؛ يؤدي إلى ارتفاع أسعارها استنادا إلى قاعدة العرض والطلب؛

- زيادة التكاليف سواء تعلق الأمر بالتكاليف التشغيلية (أجور العمال مثلا)، أو تكاليف الانتاج من مدخلات الانتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار العديد من المنتجات والخدمات، ومن ثم حدوث التضخم؛

- ارتفاع الأجور: تؤدي زيادات في الأجور إلى الدفع بمزيد من النقود إلى السوق (الاستهلاك) نتيجة تولّد شعور إيجابي لدى المستهلكين حيث يزيد طلبهم على مختلف السلع والخدمات؛ فتظهر بذلك فجوة بين العرض والطلب؛ حيث يقل الأول (العرض) ويزيد الثاني (الطلب)، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على نحو يقود إلى حدوث التضخم؛
- انخفاض سعر الفائدة والتوسع في الائتمان: حيث يدفع انخفاض تكلفة الاقتراض نتيجة انخفاض سعر الفائدة إلى طلب المزيد من الأموال من قبل المستهلكين لترحها في السوق فيزيد حجم النقود المتداولة في الاقتصاد (مع ثبات الإنتاج) الأمر يؤدي حدوث التضخم؛
- الإفراط في الاعتماد على الاستيراد: حيث كثيرا ما يظهر التضخم في الدول المستوردة لمختلف السلع والخدمات عبر قناة الاستيراد، ذلك أنه عندما ترتفع أسعار سلع وخدمات في دول منتجة ومصدرة ينصب أثر هذا الارتفاع على الدول المستوردة التي تعتمد على الواردات في تغطية الطلب المحلي؛ وبذلك يحدث التضخم (التضخم المستورد).

2-4 أنواع التضخم

تحدد نوعية التضخم بناءً على عدة معايير، وذلك على النحو التالي:

- 2-4-1 حسب معيار حدة (معدل) التضخم:** وفق هذا المعيار هناك ثلاثة أنواع من التضخم كما يلي: (شبكة، 2008، الصفحات 16-18)

- التضخم الزاحف: وهو الذي ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر، حيث تكون فيه الزيادة دائمة ومتتالية لا تتجاوز 5% سنويا، وتتمثل خطورة هذا النوع فيما يحدثه من أثر نفسي بسيط على قبوله، الأمر الذي يدفع إلى قبوله والتعايش معه.
- التضخم العنيف: وهو الذي يتولد من التضخم الزاحف، ويكون أكثر عنفا، ويظهر عندما يتجاوز معدل التضخم نسبة 5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية، حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية خاصة وظيفة كمخزن للقيمة ووظيفة وحدة قياس.
- التضخم الجامح: وهو تضخم ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جدا، وتنخفض قيمة النقود حيث تصبح تافهة جدا، ويؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله.

- 2-4-2 حسب معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:** وفق هذا المعيار يمكن أن نميز نوعين من التضخم هما: (بلعوز، 2017، الصفحات 147-148)

- التضخم الطليق (المكشوف أو الظاهر): يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية والتسارع في تراكمها.
- التضخم المقيد (المكبوت أو الكامن): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، وذلك عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة..... الخ.

- 2-4-3 حسب معيار مصدر التضخم:** وفق هذا المعيار يمكن أن نميز عدة أنواع من التضخم، وذلك ضمن (دنيا، 2017، الصفحات 190-191) مصدرها الجغرافي والموضوعي، ويمكن توضيح هذه الأنواع كما يلي.

- من حيث المصدر الجغرافي: نجد هنا ما يعرف بالتضخم المحلي والمستورد، فالأول ينشأ أساسا من عوامل داخلية، والثاني ينشأ من عوامل خارجية (تم ذكرها سلفا).

- من حيث المصدر الموضوعي: نجد هنا ما يعرف بتضخم الطلب وتضخم التكلفة، والتضخم الهيكلي، ويقصد بالأول ما كان مصدره وجود فائض في الطلب ونقص العرض، ويقصد بالثاني أن ارتفاع الأسعار سببه زيادة الأجور أو الأرباح أو أسعار المواد، ويقصد بالنوع الثالث أنه هو الذي يستمد مصدره من هيكل الاقتصاد القائم الذي يتميز بالعديد من الاختلالات في قطاعاته المختلفة، منها عدم إكمال السوق، شيوع البطالة المقنعة، ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك، الانفاق المتزايد على مشروعات التنمية والشؤون العسكرية.... الخ

2-5 الآثار السلبية للتضخم

هناك العديد من الآثار السلبية للتضخم نذكر منها ما يلي:

- يزيد التضخم من مخاطر الركود الاقتصادي وظهور الأزمات المصرفية: ذلك أنه في ظل التضخم قد يتوقف الأشخاص وحتى الشركات عن شراء السلع والخدمات عندما لا تكون لديهم القوة الشرائية الكافية لمواصلة شرائها. كما أنهم لا يرغبون أيضا في الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة (نتيجة قيام البنوك المركزية برفعها لتهدئة الاقتصاد من التضخم) وبذلك يقل النشاط التجاري والاقتصادي، الذي قد يتحول إلى ركود (Grossman, 2023). (هذا على المستوى البعيد؛ أما على المستوى القريب وجود التضخم قد يساعد على النمو والتوظيف - منحنى فيليبس -). وفي حال إستمرار الركود يعني ذلك المزيد من الانخفاض في الدخل ومن ثم الانفاق بما يقود في نهاية المطاف إلى ظهور حالات تخلف عن سداد (Floyd, 2023) القروض على نطاق واسع، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث أزمة مصرفية؛

- تأكل القوة الشرائية للنقود: تعتبر العلاقة بين ارتفاع الأسعار والقوة الشرائية للنقود، علاقة عكسية. حيث نجد أن قيمة النقود تتحدد بكمية (أو مقدار) السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة في زمان ومكان معينين، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات في السوق (من جراء زيادة الطلب عليها، أو نقص المعروض منها)، فإن ذلك يعني أن وحدة النقود التي كانت تشتري كمية معينة من السلع والخدمات لم يعد بوسعها شراء نفس الكمية من السلع والخدمات؛ (الوادي و وآخرون، 2010، صفحة 72)

- تأكل القيمة الحقيقية لبعض الأصول خاصة النقود؛

- يؤثر على الأجور الحقيقية، خاصة عندما تكون نسبة ارتفاع الأجور النقدية (الاسمية) أقل من نسبة ارتفاع الأسعار؛

- يؤثر على الدخل الحقيقية الثابتة: حيث لا يمكن أن ترتفع هذه الدخل أمام ارتفاع الأسعار؛

- يؤثر على عوائد الاستثمارات،

- يساهم في زيادة الفوارق بين أفراد المجتمع (أصحاب الدخل الثابتة، العاطلين عن العمل..... الخ)؛

- يساهم في تكّس السلع التي لن تجد من يشتريها بسبب ارتفاع أسعارها؛

- يزيد من حالة عدم اليقين في الاقتصاد، ويشوه بيئة الأعمال والاستثمار.

3: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية

3-1 تعريف البنوك المركزية: هناك عدة تعريفات للبنك المركزي نذكر منها:

- هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي وللمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي. (المفرجي ، 2022 ، صفحة 20)

- هو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم وإدارة شؤون النقد والجهاز المصرفي في بلد ما، ويقود السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاد الوطني. (خليل، 2014، صفحة 57)

ويمكن أن نعرفه بأنه "مؤسسة نقدية تقع في أعلى هرم النظام المصرفي في أية دولة، ويضطلع بمسؤولية إدارة شؤون النقد والائتمان.

3-2 أهداف البنوك المركزية: عكس البنوك التجارية التي تسعى إلى تحقيق الربح؛ فإن البنوك المركزية تسعى إلى تحقيق أهداف تخص الاقتصاد القومي، ومن هذه الأهداف نجد:

- تحقيق الاستقرار النقدي (خاصة محاربة التضخم)؛

- المحافظة على استقرار العملة المحلية؛

- المحافظة على تماسك النظام المصرفي، ومساعدته عند الحاجة (توفير السيولة مثلاً)؛

- تسهيل التعاملات النقدية والمالية مع الخارج (تحويل العملة)؛

- تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي (بعد هذا الهدف حديث، حيث أصبحت البنوك المركزية تتدخل بشكل مباشر في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد).

3-3 وظائف البنوك المركزية:

تتمثل وظائف أو مهام البنوك المركزية فيما يلي:

3-3-1 بنك إصدار: تعتبر هذه الوظيفة أقدم وظائف البنوك المركزية، بل إنها كانت السبب في ظهور فكرة البنوك المركزية، حيث امتلكت هذه الأخيرة الحق القانوني دون غيرها من البنوك التجارية، أو الحكومية في إصدار النقود (البنكنوت)، ويمكن تمييز ثلاثة نظم رئيسية لإصدار النقود وهي نظام الإصدار المقيد بالغطاء الذهب؛ ونظام الإصدار المقيد بسلطة البرلمان (نظام الحد الأقصى)؛ ونظام الإصدار الحر. فالأول تم تطبيقه عندما كانت الكثير من الدول تتبع قاعدة الذهب؛ والثاني ظهر نتيجة تطور وتحويل النظام النقدي إلى قاعدة النقود الورقية، حيث تم بموجبه تحديد حد أقصى لإصدار النقود دون الحاجة إلى غطاء ذهب؛ أمّا النظام الثالث (الإصدار الحر) فيعتبر أحدث نظم الإصدار وهو النظام الذي تطبقه في وقتنا الحالي جميع البنوك المركزية. (الأفندي، 2018، الصفحات 373-376)

ويعود حصر إصدار النقود بيد البنك المركزي دون غيره إلى الأسباب التالية: (الجنابي، 2014، صفحة 188)

- تحقيق تماثل للنقود الورقية المصدرة المتداولة في السوق؛

- زيادة الثقة في النقود الورقية المصدرة؛

- زيادة إشراف الدولة على التزام البنك المركزي بالقواعد المطبقة لإصدار النقود؛

- إعطاء البنك رقابة وإشراف أكبر على حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية من خلال تأثير البنك المركزي على القاعدة النقدية؛

- الخوف من إفراط الحكومات في إصدار النقود إن ظل الإصدار بيدها.

3-3-2 بنك الحكومة ومستشارها المالي: فحوى هذه الوظيفة أن البنك المركزي يحتفظ بالحسابات الحكومية (تلقّي ودائع الهيئات

الحكومية، تحصيل الشيكات وتحويل أرصدة الحكومة، القيام بسداد مسحوبات الحكومة ومدفوعاتها)، كما يقوم أيضاً بإقراض الحكومة بغية تمويل نفقاتها واحتياجاتها، وإدارة الدين العام، وإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي بما يكفل الحفاظ على استقرار الأسعار وسعر

صرف العملة الوطنية، وإدارة العلاقات النقدية للدولة مع العالم الخارجي، ويعتبر أيضا مستشار الحكومة حيث يقدم لها النصائح والتوصيات المتعلقة باتجاه التطورات النقدية والمالية وسبل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (الأفندي، 2018، صفحة 378)

3-3-3 بنك البنوك: تتمثل هذه الوظيفة في أن البنك المركزي يقوم بالاحتفاظ بودائع (احتياطيات) البنوك التجارية لديه، ويقوم بإقراضها عند حاجتها للسيولة خاصة أوقات الأزمات عندما تواجه الضغوط المالية؛ حيث يعتبر الملجأ الأخير لها، ويتولى الإشراف والرقابة على عمل البنوك التجارية، كما يقوم أيضا بتسوية المدفوعات والمقاصة بين البنوك (Stephen & Schoenholtz, 2015, p. 397).

3-3-4 يراقب ويشرف على شؤون الائتمان: يعتبر البنك المركزي رقيباً وموجهاً للائتمان المصرفي، وهو بذلك يقوم بأهم الوظائف حتى يتمكن من ضمان سلامة الائتمان المصرفي في الدولة وبالتالي توجيه السياسة النقدية بالصورة الصحيحة، ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي وتوجيهه للوجهة السليمة والمناسبة، ويتم ذلك من خلال رقابته لعمليات الاقتراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم وكمية وسائل الدفع، وعلى عرض النقود وإجمالي السيولة المحلية للبلد. (حلاق و العجلوني، 2010، صفحة 156)

4 أدوات البنوك المركزية في مواجهة التضخم

تتبنى البنوك المركزية عند مكافحة التضخم سياسة نقدية انكماشية تلتخص أساساً في رفع كلفة الائتمان للحد من إمدادات السيولة للاقتصاد وامتصاص الفائض منها؛ بما يضمن توازن التدفق النقدي مع التدفق السلعي، وتستخدم في ذلك أدوات السياسة النقدية التقليدية التالية:

4-1 أداة سعر الفائدة: تعتبر هذه الأداة من أبرز الأدوات النقدية التي تلجأ إليها البنوك المركزية عند مواجهة التضخم فهي الرابط بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي (Stephen & Schoenholtz, 2015, p. 574). وتستعملها البنوك المركزية في مكافحة التضخم من خلال:

- **رفع سعر الفائدة الرئيسي:** وهو الذي يحدد أسعار الفائدة الأخرى السائدة في السوق، حيث تقوم البنوك والمؤسسات المالية هي الأخرى بتحديد أسعار فائدتها بناءً على هذا السعر (المعدل) الذي حدده البنك المركزي، فعندما يكون الاقتصاد في حالة تضخم تلجأ البنوك المركزية إلى رفع معدلات الفائدة، فترتفع بذلك كلفة الاقتراض، وهذا ما يجعل الأفراد والشركات يجمعون عن الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع إنفاقهم الاستهلاكي، ومن ثم يتراجع الطلب، فتتراجع الأسعار. هذا من جهة ومن جهة ثانية رفع سعر الفائدة يجعل الادخار أكثر جاذبية، ذلك أنه يحفز الأفراد والشركات على ادخار أموالهم لدى البنوك بدلاً من استعمالها في الاستهلاك الذي لم يعد بنفس مستوى جاذبية الادخار نظراً لارتفاع أسعار السلع والخدمات أو الاحتفاظ بها نقوداً لتأكل قيمتها يوم بعد آخر. وهذا يؤدي إلى تراجع حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد ويتراجع بذلك التضخم.

- **رفع معدل إعادة الخصم:** وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها والاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض، ويسمى أيضاً سعر البنك. وتؤدي زيادة معدلات الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، لهذا تلجأ البنوك المركزية عند رغبتها في التأثير على تقلص عرض النقود (محايرة التضخم) إلى رفع معدل إعادة الخصم. (قدي، 2017، الصفحات 87-88)

ولا يفوتنا أن نوه أن المبالغة في رفع أسعار الفائدة باستمرار يدفع إلى الحد من النمو الاقتصادي الذي يحتاج في أحيان كثيرة إلى أسعار فائدة منخفضة لتنشيط الأسواق. من هذا المنطلق وضعت العديد من البنوك المركزية هدف رقمي (نسبة معينة) للتضخم المستهدف، تبلغ 2% في الاقتصاديات المتقدمة، و3% في الاقتصاديات الناشئة. (Floyd, 2023)

4-2 أداة عمليات السوق المفتوحة: وتعني عمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية و/أو النقدية بائعا أو مشتريا الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه ضخ السيولة أو امتصاصها (قدي، 2017، صفحة 90). ففي حالة التضخم يتدخل البنك المركزي في السوق بائعا للأوراق المالية فيحصل مقابل ذلك على قيمتها من النقود وبذلك يمتص فائض السيولة الموجودة في الأسواق فيتراجع التضخم.

تعتبر هذه الأداة الأكثر شيوعا وإستعمالا خاصة في الدول المتقدمة، فقد إعتبرها " فريدمان " من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، أما " كينز " فقد إعتبرها هو الآخر أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر مباشرة في المعروض النقدي ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاص تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية، وأن تتمتع الدول بأسواق مالية متطورة ومنظمة. (بلعزوز، 2017، صفحة 125)

4-3 أداة معدل الإحتياطي القانوني (الاجباري): ويقصد الإحتياطي القانوني احتفاظ البنوك التجارية بنسبة معينة من ودائعها إلزاميا لدى البنك المركزي، وفي حالة التضخم ترفع البنوك المركزية هذه النسب فتقل الإحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فينخفض حجم الكتلة النقدية المتداولة ومن ثم حجم المبادلات، وبالتالي الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم. (العلواني، 2014، صفحة 116)

تعد هذه الأداة من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للمصرف المركزي، خاصة في الدول المتخلفة، أين يستحيل إستخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو إنعدام أسواق النقد أو المال، وتعتبر سهلة الإدارة نسبيا مقارنة بالأدوات الأخرى، وتكون هذه الأداة أكثر فعالية ونجاعة إذا كان وعاء الإحتياطات الاجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع. (بلعزوز، 2017، صفحة 128)

4-4 إجراءات أخرى: يمكن للبنوك المركزية عند مكافحة التضخم أن تعتمد إلى:

- تشديد بعض الأحكام الاحترازية والمتطلبات التنظيمية: كثيرا ما تقوم البنوك المركزية في أوقات التضخم بتشديد القيود التنظيمية الخاصة بعمل الجهاز المصرفي بهدف تقييد القدرات التمويلية للاقتصاد؛
- التدخل المباشر في النظام المصرفي، والاقتصاد ككل (كطرح أوراق مالية للبيع بشكل مباشر لإمتصاص السيولة)؛
- تقييد شروط تقديم الائتمان وجعلها في نطاق معين، كأن يكون التوسع في منح القروض مقرونا بالتوسع في رأس المال؛
- انتهاج أسلوب الاقتاع الأدبي: حيث يعرض البنك المركزي سياسته التي تهدف إلى تقليل عرض النقود؛ على البنوك التجارية أملا في أن تتبعها هذه البنوك؛
- تشديد الرقابة على الإحتياطات الرأسمالية للبنوك ومنعها من استعمالها؛
- تحديد سقف تمويلية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها لكيح نمو المعروض النقدي.

تجدر الإشارة أن الاقتصاد العالمي يشهد في الآونة الأخيرة (2021-2023) حالة تضخم عالمي مرتفع؛ بسبب إجراءات دعم الاقتصاد للتعافي من تداعيات جائحة كورونا. فضلا عن تداعيات الصراع الروسي الأوكراني؛ هذه النسب وصلت إلى مستويات تاريخية في بعض الدول مثلما يحدث في أكبر اقتصادي عالمي (اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية) حيث سجّل نسب تضخم بلغت 7% في 2021 و 6,5% في 2022. (SRINIVASAN, 2023) هذه النسب لم تسجّل منذ 1981 أي منذ 40 سنة كما يمر الاقتصاد العالمي حاليا بوحدة من أكثر فترات تشديد السياسة النقدية والمالية في العقود الخمسة الماضية. هذه الإجراءات شبيهة بسياسات مكافحة التضخم التي اعتمدت في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي قبل الركود العالمي 1982. (Guénette,, Kose,, & sugawara, 2022)، حيث رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة (إلى أعلى مستوى منذ 16 سنة) 10 مرات منذ مارس 2022 لتصل إلى 5.25% في مايو الماضي (2023) كما قام بنك إنجلترا برفع الفائدة 12 مرة منذ ديسمبر 2021 لتصل إلى 4.5%، ورفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة 7 مرات لتصل إلى مستوى 3.75% في (2023, alarabiya net)

5 خاتمة

تساهم البنوك المركزية بشكل كبير في معالجة التضخم من خلال قدرتها على إدارة الائتمان؛ الذي يعد نموه والتوسع فيه مرتبطا بظهور التضخم.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

- التضخم مرتبطا أساسا بنمو عرض النقود وتجاوزه حاجة الاقتصاد؛ لذلك يعد التحكم في عرض النقود أهم حلول الحد من التضخم؛
- عدم تساوي التدفق النقدي مع التدفق السلعي في الاقتصاد دائما ما يكون مدعاة لظهور التضخم؛
- تمتلك البنوك المركزية أدوات فعالة لمواجهة التضخم، أبرزها أسعار الفائدة التي من خلالها يتم إدارة الائتمان في الاقتصاد؛
- كثيرا ما تجد البنوك المركزية نفسها مجبر على المفاضلة بين مكافحة التضخم وارتفاع نسب البطالة (منحى فيليبس)؛
- تساهم البنوك المركزية بدور كبير في الحد من ظاهرة التضخم، ومن ثم في رسم مسار السياسات الاقتصادية للدول.

توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إعطاء المزيد من الاستقلالية للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية خاصة في الدول النامية؛
- عند مواجهة البنوك المركزية لظاهرة التضخم يجب عدم الإفراط في تشديد السياسة النقدية حتى لا تقود إجراءات سحب السيولة من الاقتصاد إلى تراجع النشاط التجاري والاقتصادي، الأمر الذي يضر الاقتصاد؛
- مبالغة البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة يؤدي إلى تراجع الاستثمارات (لوجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة والاستثمار) هذا من شأنه أن يحد من التشغيل، والنمو الاقتصادي؛
- ضرورة وجود تنسيق بين إجراءات البنوك المركزية (السياسة النقدية) وإجراءات الحكومات (السياسة المالية) عند مواجهة التضخم؛
- إيلاء أهمية للصيرفة الإسلامية ومنحها مكانة اقتصادية حتى تثبت مزاياها في معالجة التضخم، فعلى سبيل المثال لا الحصر عدم التعامل بالفائدة يشجّع على تعبئة الادخار خاصة في المجتمعات الإسلامية.

6 قائمة المراجع

- Guénette,, J. D., Kose,, A., & sugawara, N. (2022, 09). Is a global recession imminent. *equitable growth, finance, and institutions policy note* . world bank group.
- alarabiya net: العالم: (2023 ,06 13) . تاريخ الاسترداد 07 12 ,2023، من مسار أسعار الفائدة للبنوك المركزية حول العالم: <https://www.alarabiya.net/aswaq/videos/closingbell/2023/06/13/%D9%>
- fernando, j., jboyle, m., & rathburn, p. (2023, 06 15). *Inflation: what It Is Haw It can Be Cont rolled, and examples- what you need to know about the purchasing power of money and how it changes*. [https. Retrieved 07 10, 2023, from https://www.investopedia.com/terms/i/inflation.asp](https://www.investopedia.com/terms/i/inflation.asp)
- Floyd, d. (2023, 03 14). *10 common effects of inflation*. Retrieved 07 10, 2023, from <https://www.investopedia.com/articles/insights/122016/9-common-effects-inflation.asp>
- Grossman, a. (2023, 06 02). *how to hedge against inflation. learn what it takes to hedge against inflation and protect your finance*. Consulté le 07 10, 2023, sur <https://www.investopedia.com/how-to-hedge-against-inflation-7507486>
- SRINIVASAN, H. (2023, 05 17). *U S inflation rate by year 1929-2023*. Retrieved 07 11, 2023, from <https://www.investopedia.com/inflation-rate-by-year-7253832>
- Stephen , G., & Schoenholtz, K. (2015). . *Money, Banking, and Financial Markets*. new york: Mc Graw-HILL.
- بن علي بلعزوز. (2017). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- خالد أحمد شبكة. (2008). *التضخم وأثره على الدين- دراسة مقارنة*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- سامر شهاب المفرجي . (2022). *دور البنك المركزي في اتحاض المصارف المتعثرة*. المركز الاكاديمي للنشر و المكتبة العربية للدراسات.
- سعيد سامي حلاق، و محمد محمود العجلوني. (2010). *النقود والبنوك والمصارف المركزية*. عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- شوقي أحمد دنيا. (2017). *النقود والتضخم*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد القادر خليل. (2014). *مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي ج2 إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المجيد قدي. (2017). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عجمي جميل الجنابي. (2014). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- عديلة العلواني. (2014). *المسير في الاقتصاد النقدي للطلبة الجامعيين*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- علي بن قدور، و محمد يبرير. (2020). *السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- علي بن قدور، و محمد يبرير. (2020). *السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- محمد أحمد الأفندي. (2018). *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. عمان: المركز الاكاديمي للكتاب.
- محمود حسين الوادي، و وآخرون. (2010). *النقود والمصارف*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.